الراجحي يكشف انكماش بنيته التحتية وتصاعد تكاليفه الإنتاجية

ورغم محاولات المنصات الرسمية والمحللين، مثل رئيس الأبحاث سلطان التويم، تصوير هذا الارتفاع على أنه استعادة للزخم وازدهار للمشاريع السكنية التي سجلت 53.8 نقطة، إلا أن تفاصيل المسح الميداني تكشف عن أزمات تمويلية خانقة تضرب عمق السوق السعودي حيث سجل قطاع البنية التحتية أول انكماش له منذ بدء المسح متراجعا إلى 45.7 نقطة نتيجة ضعف وشح الطلبات الجديدة خلال الأشهر الماضية، وهو ما يعكس بشكل مباشر تراجع وتأجيل المشاريع الحكومية الكبرى بسبب تعثر الميزانية وأزمات التمويل.

وتكشف البيانات الرسمية أن عودة الطلبات الجديدة جاءت بوتيرة متباطئة وأضعف بكثير مما كانت عليه في مطلع العام، في وقت واجهت فيه شركات المقاولات والإنشاءات ضغوطا مالية وتشغيلية غير مسبوقة إذ سجل تضخم أسعار مدخلات الإنتاج وأسعار المواد الخام أعلى مستوياته على الإطلاق منذ يناير.

ويرتبط هذا التضخم بالاختلالات المستمرة في سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل، مما يضع الشركات المحلية بين فكي كماشة المصاريف التشغيلية المتصاعدة وشح السيولة، وهو الواقع المتعثر الذي يدفع الكيانات والمشاريع الكبرى للاستدانة بالمليارات من البنوك الإقليمية أو التوجه للأسواق الموازية للحصول على تمويل لإنقاذ عملياتها من التوقف والانهيار.

إن الترويج الرسمي لتوقعات متفائلة تصل إلى 57 نقطة للأشهر المقبلة، والتعويل على تعاف نسبي في القروض العقارية أو على تقديرات الهيئة السعودية للمقاولين برفع حجم القطاع إلى تريليون ريال سنويا، لا يعدو كونه محاولة لضخ جرعات تفاؤل مصطنعة في سوق يرزح تحت وطأة الضغوط.

كما أن توجيه مئات المليارات نحو مشاريع واجهة هيئة الترفيه والأنشطة الاستعراضية، بالتزامن مع انكماش قطاعات البنية التحتية الأساسية وتصاعد ديون الشركات، يثبت مجددا تخبط الأولويات الاقتصادية للنظام السعودي حيث يجري إرهاق القطاع الخاص والإنشائي الحقيقي بتبعات التضخم والتأخيرات التشغيلية، بينما تُستنزف المقدرات في مشاريع دعائية لا تخدم البنية البنيوية المستدامة للبلاد.